

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٤٠

الاثنين، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨) (S/2019/380)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1916748 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار (٢٠١٨) ٢٤٢٠

((S/2019/380

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/470، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/380، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٠١٨) ٢٤٢٠.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هيكي (المملكة المتحدة): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩). إن حظر توريد الأسلحة لليبيا لا يزال أداة هامة للمجلس، وهو جزء لا يتجزأ من عملنا للمساعدة في دعم تحقيق الاستقرار في ليبيا.

ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير عن دخول الأسلحة إلى ليبيا، وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكر جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠٠١). كما ندعو جميع الأطراف المنخرطة في الأزمة الليبية إلى احترام حظر توريد الأسلحة والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يزيد من تقويض آفاق الحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة. إن أي أسلحة تدخل ليبيا لن تؤدي إلا إلى تصعيد النزاع وتقليل احتمالات التوصل إلى وقف إطلاق النار.

إن احترام الحظر المفروض على الأسلحة هو مجرد جزء واحد من الحل في ليبيا الذي يتطلب الحوار السياسي والمصالحة بشكل كامل. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا. إن النزاع الذي طال الآن أمده وتصاعد لا يفيد أحدا، ولا يؤدي إلا إلى تسليط الضوء على حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتحديات في ليبيا. ولا تزال المملكة المتحدة تدعو جميع المنخرطين في النزاع إلى الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والعودة إلى المحادثات السياسية.

كما نؤكد مجددا دعمنا للجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير العودة إلى المحادثات السياسية. إن الحوار الذي تقوده الأمم المتحدة يشكل السبيل الوحيد لتحقيق ما يستحقه الليبيون من أمن واستقرار في نهاية المطاف.

الأسلحة ضروريًا أكثر من أي وقت مضى. ولا تزال علمية صوفيا تؤدي دورا مهما في تحقيق الاستقرار في ليبيا. فوظيفتها المتمثلة في الردع تحد من انتهاكات حظر توريد الأسلحة وتقلل من تدفق الأسلحة التي لا تزال تعبر البحار ولم تؤد سوى إلى تفاقم الوضع منذ بداية الهجوم.

ولئن كانت موارد عملية صوفيا قد عُلمت مؤقتًا، فإنها أعادت تركيز جهودها ولا تزال نشطة في تنفيذ الولاية التي أنيطت بها من خلال تدريب خفر السواحل الليبي ورصدها لأنشطة ذلك الكيان كي تكفل فعاليته من الناحية التشغيلية واحترامه لحقوق الإنسان. وتتيح أنشطتها المجال أيضا أمام السلطات الليبية للإسهام على النحو الواجب في مكافحة الاتجار بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، تستخدم العملية مواردها الجوية لجمع المعلومات الاستخباراتية والمعلومات اللازمة للحفاظ على الحظر المفروض على الأسلحة.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، سواصل المساهمة في الجهود التي تبذلها عملية صوفيا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تواصل العملية الاستفادة من الإذن الممنوح لها بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، والذي تم تمديده الآن بموجب القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، من أجل التمتع بالشرعية والحصول على الوسائل اللازمة للعمل بصورة ملائمة.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تتوجه جنوب أفريقيا بالشكر للأمين العام على التقرير الذي قدمه عن تنفيذ القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨)، بشأن حظر الأسلحة المفروض على ليبيا (S/2019/380). ونشكر المملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على تيسيرها لهذه العملية.

لا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق لأن العمليات العسكرية الجارية في ليبيا تتصاعد حدثها، حسبما تفيد التقارير، جراء عمليات نقل الأسلحة إلى البلد، بما في ذلك عن طريق البحر والبر. ويساورنا القلق أيضا إزاء تعليق الأصول البحرية

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تمديد الحظر المفروض على الأسلحة في ليبيا. غير أنها تعرب عن أسفها وشجبها للانتهاكات المنهجية التي تلاحظها حاليا. ومن الضروري الإبقاء على هذا الحظر في ضوء استمرار العنف المسلح في ليبيا. وتدعو بلجيكا جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية إلى احترام الحظر، أو المخاطرة بمواصلة الإسهام في تدهور الحالة.

وترى بلجيكا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا. وأود أن أكرر دعوة زميلي البريطاني إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى عملية الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يعبر مجلسنا عن رأيه جهارا في أقرب وقت ممكن.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد الإذن من مجلس الأمن لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (عملية صوفيا) لمدة سنة من أجل الإنفاذ الفعال لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا في البحر.

لا تزال فرنسا قلقة للغاية إزاء الحالة في ليبيا، وبخاصة استمرار القتال وعواقبه المحتملة على بلدان المنطقة. ولا تزال مقتنعين بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الليبية وأن العملية السياسية هي السبيل الوحيد الممكن لاستعادة الاستقرار في ليبيا. ومن أجل دعم هذه العملية السياسية، تكرر فرنسا أيضا تأكيدها على دعوتها إلى تنفيذ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، يجب أن تلتزم أطراف النزاع بالحوار الذي يقوده الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، وتحدد فرنسا تأكيدها على دعمها الكامل له.

وفي هذا السياق، الذي يقوض الدينامية السياسية ويعزز عدم الاستقرار في البلد، فإن احترام الحظر المفروض على توريد

الذي طالما سعى المجتمع الدولي والشعب الليبي إليه. ويشكل وقف إطلاق النار، وهو أمر بالغ الأهمية، في حد ذاته شرطا أساسيا لازما لاستئناف المفاوضات والعملية السياسية اللازمة للتغلب على الأزمة. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالتزام الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، وتؤكد مجددا دعمها الكامل له.

وكما قلت، فإن احترام الحظر المفروض على توريد الأسلحة يوفر دعما بالغ الأهمية للجهود الجارية. وبينما يرحب بلدي باتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، فإنه لا يزال يساوره القلق إزاء عدم كفاية الموارد البحرية المتاحة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (عملية صوفيا)، الأمر الذي يقصر أنشطتها على المراقبة الجوية ولا يسمح إلا برصد جزئي للسفن قبالة الساحل الليبي.

ولذلك، أود أن أحتتم بياني بدعوة البلدان المساهمة بقوات إلى أن تقدم، بشكل فوري، المعدات الجاهزة للعمل على أكمل وجه والملائمة لمهام عملية صوفيا بهدف تحسين فعاليتها. ومن شأن ذلك أن يساعد في كسر الحلقة المفرغة التي تطيل أمد النزاع وما يترتب عليه من فظائع في ليبيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب كثيرا بهذا التجديد للحظر على توريد الأسلحة المفروض على ليبيا لمدة ١٢ شهرا آخر من خلال اتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، وندعو المجلس إلى تكثيف جهوده الرامية لوقف جميع انتهاكات حظر الأسلحة من أجل وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

وتسهم عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، من خلال أنشطة التفتيش والتحقيق التي تقوم بها، إسهاما مهما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتواصل الإسهام من خلال أنشطتها الجارية.

وفي ظل البيئة الراهنة في ليبيا، فإن التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويجب

لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ قرار حظر الأسلحة في أعالي البحار. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع التعاون الإقليمي في تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. وقد مرّ شهران منذ بدء الأزمة في ليبيا، دون إبداء أي احترام من جانب أطراف النزاع لدعوات المجلس إلى وقف إطلاق النار. ومما يؤجج الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة في طرابلس الإمداد المستمر بالأسلحة إلى تلك المدينة. وتؤكد جنوب إفريقيا من جديد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الليبية. ولا يمكن تسوية هذا النزاع إلا من خلال عملية حوار وطني. ومن هذا المنطلق، فإننا نشجع التوافق والتعاون وروح المصالحة من جانب جميع الأطراف في ليبيا.

ونحث بقوة الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لتدابير حظر الأسلحة، التي لا تزال تكتسي أهمية بالغة لحماية المدنيين ولاستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا وفي المنطقة.

أخيرا، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجددا أن الجزاءات أداة لتعزيز العملية السياسية أو تيسير حدوث تغيير في العملية السياسية، وينبغي ألا تؤثر على تقديم المساعدات الإنسانية. ولذلك، فإننا نؤيد اتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، ونأمل أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بتنفيذه.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، الذي يمدد الإذن للدول الأعضاء، لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، بالتفتيش في أعالي البحار للسفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها من أجل ضمان الإنفاذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا.

ويأتي اتخاذ القرار في الوقت المناسب، بالنظر إلى التدهور المستمر والمثير للقلق للحالة الأمنية والإنسانية منذ ٤ نيسان/أبريل، والذي أججته على وجه الخصوص انتهاكات حظر توريد الأسلحة. ولا شك في أن احترام الحظر المفروض على الأسلحة يمثل دعامة قيّمة للجهود الجارية للتوصل إلى وقف إطلاق النار

الذي أصدره مجلس الأمن في ١٠ أيار/مايو إلى جميع الأطراف للالتزام بوقف إطلاق النار وتخفيف التوتر والعودة إلى جهود الوساطة السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة. كما تؤكد مجدداً أن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا لن يتحققا إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة لاستعادة موقف دولي موحد بشأن ليبيا من أجل إنهاء الأزمة الراهنة. وقد أظهر المجلس مرارا وتكرارا دعمه لعمل الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واليوم تود إندونيسيا أن تؤكد مجدداً دعمها المستمر لعملهما. وندعو جميع الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، إلى مواصلة دعمهم وعملهم سعياً لتحقيق السلام في ليبيا.

وتدعو إندونيسيا إلى حماية المدنيين في طرابلس. ونشعر بالحزن إزاء تزايد عدد الإصابات بين المدنيين في هذه الأزمة. بيد أننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الطبي والإنساني في الميدان. ومن المهم أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وألا تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وينبغي بذل الجهود لمساعدة المحتاجين وإتاحة الفرصة لتلك الجهود للوصول إليهم من أجل إنقاذ الأرواح البريئة.

وفي الختام، لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة القرار من أجل إظهار وحدة المجلس والإسهام في الجهود الرامية إلى إسكات دوي المدافع في ليبيا. ولا شك أن الحل العسكري ليس خياراً، وأن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد. ويجدونا الأمل أن يؤدي القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) بشأن حظر توريد الأسلحة إلى عملية سياسية على نحو أكبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

ألا يقبل المجتمع الدولي بالانتهاكات المستمرة والصارخة للحظر المفروض على الأسلحة. ولذلك، نؤيد بقوة دعوة الممثل الخاص للأمين العام سلامة جميع الجهات الفاعلة إلى التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة. ويسهم تدفق الأسلحة في تصعيد النزاع ويؤدي إلى المزيد من الضحايا والدمار في ليبيا، كما أشار إلى ذلك الممثل الخاص سلامة في إحاطته الإعلامية التي قدمها مؤخراً إلى مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، يغذي توريد الأسلحة الذي يبدو أن نطاقه غير محدود الاعتقاد الخاطئ بأن ثمة حلاً عسكرياً للنزاع ويسهم في عدم استعداد الجهات الفاعلة على أرض الواقع للاتفاق على وقف لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية، على النحو الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام وأيدته الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي.

ولذلك، تشكل انتهاكات حظر توريد الأسلحة عقبة رئيسية أمام التوصل إلى حل سياسي، وينطوي أيضاً تدفق الأسلحة من دون عوائق على خطر زيادة زعزعة استقرار البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها.

والاتحاد الأوروبي، بوصفه جارا مباشرا لليبيا، لن ولا يمكن أن يقبل، بذلك.

وأخيراً، تقلل الانتهاكات الصريحة لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه هذا المجلس من مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذاته. لقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا للاضطلاع بمسؤوليتنا والعمل في تعاون وثيق مع الممثل الخاص غسان سلامة لإيجاد سبل لتنفيذ حظر توريد الأسلحة بفعالية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تحرب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) بالإجماع. وتدعو إندونيسيا إلى وقف الأعمال العدائية في ليبيا. ونكرر النداء